صحيفة حقائق
منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا

المرأة، أنشطة الأعمال والقانون

تميل الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الحصول على أقل معدل النقاط في معظم مؤشرات *المرأة، أنشطة الأعمال والقانون*. ويحصل أكثر من ثلث اقتصادات المنطقة العشرين على نقطة 0 في مؤشر حماية النساء من العنف. سبعون في المائة من الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليس لديها تشريعات تحمي النساء من التحرش الجنسي في العمل. تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى نسبة من الاقتصادات (58%) ذات أعمار تقاعد متباينة حسب نوع الجنس.

عبر السنتين الاخيرتين تمت الاصلاحات التالية:

الجزائر قامت بتجريم العنف الأسري ليشمل العنف الجسدي والنفسي والاقتصادي.

البحرين أصدرت أول قانون للعنف الأسري الذي يحمي الازواج وأفراد الأسرة ويشمل العنف الجسدي والجنسي والنفسي والاقتصادي.

جمهورية إيران الإسلامية قامت بتحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية من خلال الإبلاغ عن بيانات مدفوعات الائتمان من تجار تجزئة السيارات.

العراق قامت بإصدار قانون جوازات سفر جديد في عام 2015 الذي ينظم جوازات السفر الإلكترونية. إجراءات تقديم الطلبات هي نفسها الآن بالنسبة للرجال والنساء ولا تتطلب من النساء إحضار ولي. كما قامت العراق بتمديد إجازة الأمومة المدفوعة من 72 إلى 98 يوماً. وعلاوة على ذلك ، يحظر قانون العمل الجديد التمييز على أساس نوع الجنس (الجندر) في مختلف جوانب العمل، بما في ذلك التشغيل والفصل. كما يضمن الآن للعاملات في نهاية إجازة الأمومة العودة إلى نفس العمل أو عمل مساوي له بنفس الأجر. بالإضافة إلى ذلك ، يعالج قانون العمل الجديد بشكل خاص التحرش الجنسي في العمل ويجرمه. ولكن يسمح القانون لأرباب العمل بإنهاء عقود العمال عند الوصول إلى سن التقاعد، والذي هو غير متساو بين الرجال والنساء.

تونس قامت بتعزيز تقارير الائتمان عن طريق توزيع معلومات الدفع من شركات الاتصالات.

الضفة الغربية وغزة قامت بتقديم نظام ضمان اجتماعي الذي يوفر فوائد الأمومة، كما مدد إجازة الأمومة المدفوعة من 70 إلى 84 يوماً. في عام 2017، أصدرت الضفة الغربية وغزة قانونًا جديدًا للتعليم يلزم الحكومة بتزويد سنة واحدة من التعليم العام المجاني والإلزامي في مرحلة رياض الأطفال.

يقوم مشروع *المرأة، أنشطة الأعمال والقانون* بقياس القوانين، الانظمة والمؤسسات التي تميز بين النساء والرجال بطرق التي قد تؤثر على حوافز النساء وقدرتها على العمل أو على إنشاء وإدارة الاعمال. يقوم المشروع بتحليل الاختلافات القانونية على أساس نوع الجنس (الجندر) في 189 اقتصاداً ضمن 7 مؤشرات: الوصول إلى المؤسسات، استخدام الممتلكات، الحصول على عمل، توفير حوافز للعمل، بناء الائتمان، الوصول إلى المحاكم وحماية النساء من العنف. يقوم المشروع بنشر تقرير كل سنتين.
للاطلاع على التقرير الكامل وقاعدة البيانات يرجى زيارة الموقع: wbl.worldbank.org

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بمسؤول الاعلام:
انديرا تشاند (Indira Chand): +1 (202) 458-0434, +1 (703) 376-7491
ichand@worldbank.org